

Distr.: General  
17 May 2012  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٢

٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، جنيف

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٢ وما بعده

موجز

حدد المجلس التنفيذي، في قراره ٢٣/٩٨، دورته العادية الثانية من كل عام، موعداً لاستعراض حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به. وتمشيا مع هذا القرار، يعرض هذا التقرير حالة التزامات تمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٢ وما بعده، وبيانا موجزا بالإيرادات المؤقتة من الموارد العادية والموارد الأخرى التي تلقاها البرنامج في عام ٢٠١١.

عناصر لاتخاذ قرار

قد يود المجلس التنفيذي أن يحيط علما بأنه في عام ٢٠١١ زادت المساهمات في الموارد العادية زيادة طفيفة لتصل إلى ٩٦٧,٠ بليون دولار من ٩٧٥,٠ في عام ٢٠١٠، بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض. وفي حين أن العديد من الحكومات بذلت الكثير من الجهد لضمان هذه الزيادة، فلا يزال المبلغ أقل بكثير من هدف التمويل لعام ٢٠١١ وهو ١,٥٥ بليون دولار من الموارد العادية المبينة في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، انخفضت المساهمات المقدمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

080612 010612 12-34544 X (A)



عموما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ٤,٨٣ بليون دولار في عام ٢٠١١ من ٥,٠١ بلايين دولار في عام ٢٠١٠ نتيجة النقصان في الموارد الأخرى.

وقد يود المجلس التنفيذي كذلك أن يحيط علما بأنه استنادا إلى أسعار الصرف الرسمية للأمم المتحدة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، فإن الموارد العادية لعام ٢٠١٢ ستخفض إلى ٠,٩٤ بليون دولار أو أقل. ويأخذ هذا الرقم في الاعتبار أن المكاسب الفعلية والمتوقعة من صرف العملات تتجاوز حاليا التخفيضات في مجموع المساهمات في الموارد العادية.

وقد يود المجلس التنفيذي أن يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ وأن يؤكد من جديد أن الموارد العادية تشكل الركيزة الرئيسية لتمويل البرنامج الإنمائي؛ وأن يطلب إلى جميع البلدان أن تقدم مساهماتها في الموارد العادية لعام ٢٠١٢، إن لم تكن بادرت إلى ذلك بعد.

وقد يود المجلس التنفيذي أن يؤكد أهمية وجود قاعدة مستقرة من الموارد العادية يمكن التنبؤ بها للفترة الممددة للخطة الاستراتيجية، ويشجع الدول الأعضاء على أن تعلن عن تبرعاتها على أساس متعدد السنوات إن أمكن، وعن مواعيد تسديدها، وتلتزم فيما بعد بتلك التبرعات المعلنة ومواعيد سدادها.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولا - مقدمة .....
٦	ثانيا - معلومات أساسية .....
٨	ثالثا - حجم الموارد .....
٨	ألف - المساهمات في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي .....
١٠	باء - المساهمات في الموارد الأخرى للبرنامج الإنمائي .....
١٢	جيم - المساهمات في موارد البرنامج الإنمائي عموما .....
١٣	رابعا - إمكانية التنبؤ بالمساهمات .....
١٥	خامسا - تنويع قاعدة الجهات المانحة .....
١٧	سادسا - الاستنتاجات .....

## أولا - مقدمة

١ - حدد المجلس التنفيذي، في قراره ٢٣/٩٨، دورته العادية الثانية من كل عام، اعتباراً من عام ١٩٩٩، موعداً لاستعراض حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به. وتمشيا مع هذا القرار، يعرض هذا التقرير حالة التزامات تمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٢ وما بعده، وبياناً موجزاً بالمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى التي تلقاها البرنامج في عام ٢٠١٢<sup>(١)</sup>.

٢ - وبلغت المساهمات في الموارد العادية (الأساسية) ٠,٩٧٥ بليون دولار في عام ٢٠١١، بالقيم الاسمية. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٠,٨ في المائة عن العام السابق لكنها تقل بنسبة ٣٧ في المائة تقريبا عن الهدف السنوي للموارد العادية لعام ٢٠١١، البالغ ١,٥٥ بليون دولار، على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي مددها المجلس التنفيذي في قراره ٩/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣.

٣ - واستناداً إلى أسعار الصرف الرسمية للأمم المتحدة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، من المتوقع أن تنخفض الموارد العادية إلى ٩٤٠ مليون دولار أو أقل في عام ٢٠١٢. وينتج هذا عن مزيج يشمل نقصاناً في حجم مساهمات بعض البلدان المانحة بالعملة المحلية وكذلك لأن أسعار الصرف كانت مواتية بقدر أقل. ورغم أن عدداً من أكبر الجهات المانحة سيُتقي على مستوى مساهماته للبرنامج وأن البعض الآخر قد يزيدها في عام ٢٠١٢ على الرغم مما يعانيه من قيود محلية، فقد أعرب عدد منها عن اعتزامه تخفيض مساهماته. وهناك مانحون آخرون لم يعلنوا بعد عن مستوى مساهماتهم.

٤ - وبلغت المساهمات المقدمة عموماً إلى البرنامج الإنمائي ٤,٨٣ بلايين دولار في عام ٢٠١١، بالمقارنة بمبلغ ٥,٠١ بليون دولار في عام ٢٠١٠، وبلغ مجموع المساهمات الأخرى (غير الأساسية) المقدمة إلى البرنامج الإنمائي ٣,٩ بلايين دولار. وانخفضت المساهمات المخصصة المقدمة من المانحين على أساس ثنائي إلى ١,٤٥ بليون دولار في عام ٢٠١١ من ١,٦٣ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وزادت الموارد المخصصة التي عهد بها الشركاء المتعددو

(١) يتضمن هذا التقرير المساهمات في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي وفي موارده الأخرى على النحو المفصل في القسم الأول من هذا التقرير. ويشار إلى المساهمات في الصناديق والبرامج التي يديرها البرنامج الإنمائي في فقرات مخصصة لها من هذا التقرير، وهي غير مدرجة في إطار المساهمات في البرنامج الإنمائي. ووفقاً للممارسة المتبعة، سيعرض على الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٢ سرد مفصل بالإيرادات والمساهمات الكلية المقدمة إلى البرنامج الإنمائي، وذلك في إطار الجزء المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ٢٠١١.

الأطراف والمفوضية الأوروبية إلى البرنامج الإنمائي من ١,٦٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١,٥٢ بليون دولار في عام ٢٠١١. وازدادت الموارد المحلية المقدمة من البلدان المستفيدة من البرنامج إلى مبلغ ٠,٨٨ بليون دولار في عام ٢٠١١ من ٠,٧٣ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

٥ - والاستعراض الشامل المقبل في عام ٢٠١٢، الذي يجري في إطار الاستعراضات التي تجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، سيوجه الخطة الاستراتيجية المقبلة في تحديد رؤيتها المستقبلية وتوجهها وأولوياتها التنظيمية في المستقبل. وهذه بدورها ستوجه ترتيبات البرمجة المقبلة والميزانية المتكاملة. وستؤدي الميزانية المتكاملة، التي من المقرر النظر فيها بصفة نهائية في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إلى تحسين الشفافية والتكامل والتنسيق والقابلية للمقارنة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وستُجمع أيضا اعتبارات التخطيط وتخصيص الموارد، التي ستتيح بدورها تحسين تحديد أهداف تعبئة الموارد.

٦ - ويغطي برنامج التغيير التنظيمي الذي يطبقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المدة المتبقية من الخطة الاستراتيجية الحالية، ومرحلة الانتقال إلى الخطة الاستراتيجية الجديدة. وتمثل الأولوية الرئيسية للبرنامج الإنمائي، التي تشكل جزءا من برنامجه للتغيير التنظيمي، في اتباع استراتيجية متكاملة لتعبئة الموارد، تعالج مسألة تجميع الموارد الأساسية وغير الأساسية. وترسم الاستراتيجية خطوطا تحدد هدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتنويع مصادر تمويله بحيث يشمل الشركاء التقليديين الذين يقدمون المساعدة الإنمائية الرسمية، والاقتصادات الناشئة، والبلدان المستفيدة من البرنامج، والقطاعات الخاصة والخيرية، والصناديق العالمية والصناديق الرأسمية المكرسة لتمويل غرض بعينه، فضلا عن الشراكات مع البنوك المتعددة الأطراف والإقليمية.

٧ - ومع تطوير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموقفه الاستراتيجي في ما يتعلق بالمضي قدما في تنفيذ الوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) في عام ٢٠١٢، وإطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥، والممنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة (في مرحلة ما بعد بوسان) لعام ٢٠١١، فإن العناصر التي يمكن أن تشكل كتلة حرجية أساسية لا غنى عنها لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستصبح أوضح. وستتيح المشاورات المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية فرصا

كثيرة لمناقشة موضوع الكتلة الحرجة. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة المتغيرة لتمويل التنمية ستكون أيضا جزءا لا يتجزأ من تلك المناقشة.

## ثانيا - معلومات أساسية

٨ - تشدد العديد من قرارات المجلس التنفيذي على أهمية أن يكون للبرنامج الإنمائي مستوى كاف ومستقر ويمكن التنبؤ به من الموارد العادية<sup>(٢)</sup>.

٩ - ومثلما ورد في التقارير السنوية للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2005/16، و DP/2006/17 و Corr.1 و DP/2007/17) ورحب به المجلس التنفيذي في القرارات ٢٣/٢٠٠٥ و ٢٤/٢٠٠٦ و ٢٦/٢٠٠٧، فإن إجمالي إيرادات الموارد العادية في السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ فاق الأهداف السنوية المحددة لكل سنة، ولم يكن أقل من المبلغ المستهدف إلا في عام ٢٠٠٦.

١٠ - وأقر المجلس التنفيذي، في قراره ٣٢/٢٠٠٧، إطار الموارد المالية المتكامل للخطة الاستراتيجية، الذي يغطي دورة التخطيط ٢٠٠٨-٢٠١١، وأحلّه بذلك محل إطار التمويل والأهداف المحددة في إطار التمويل المتعدد السنوات.

١١ - وحقق البرنامج الإنمائي أول هدف تمويلي سنوي تحدد للخطة الاستراتيجية بالنسبة لعام ٢٠٠٨. لكن المساهمات في الموارد العادية في عام ٢٠٠٩ كانت أقل بنحو ١٨,٨ في المائة عن الهدف السنوي الثاني الأعلى في قيمته المحدد لعام ٢٠٠٩، وكانت أدنى بنحو ٣١ في المائة عن الهدف السنوي الثالث الأعلى أيضا المحدد لعام (٢٠١٠)، وأقل بنسبة ٢,٥ في المائة عن الهدف السنوي المنقح لعام ٢٠١١. واستنادا إلى المعلومات الحالية بشأن الإيرادات وأسعار الصرف الرسمية للأمم المتحدة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، يتوقع أن تكون الإيرادات في عام ٢٠١٢ دون الهدف السنوي المنقح بنحو ١٠ في المائة على الأقل.

١٢ - وقام المجلس التنفيذي، في قراره ٩/٢٠٠٩، بتمديد الخطة الاستراتيجية حتى عام ٢٠١٣. ويمثل إطار الموارد المالية المتكاملة، الذي اعتمد في القرار ٣٢/٢٠٠٧، بصيغته المعدلة والمنقحة في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (DP/2011/22، المرفق)، الهدف التمويلي العام للخطة الاستراتيجية، ويشمل الموارد العادية والموارد الأخرى.

(٢) قرارات المجلس التنفيذي (٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣/٩٩ التي أعيد تأكيدها في القرارات ٩/٢٠٠٢ و ١٨/٢٠٠٢ و ٢٤/٢٠٠٣ و ١٤/٢٠٠٤ و ٢٠/٢٠٠٥ و ٢٤/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٧ و ١٦/٢٠٠٨ و ١٠/٢٠٠٩ و ١٤/٢٠١٠ و ١٥/٢٠١١).

## صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٣ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو وكالة الأمم المتحدة للاستثمار الإنتاجي التي تقدم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في العالم البالغ عددها ٤٨ بلداً. ويتيح الصندوق فرصاً جديدة للفقراء ومجتمعاتهم عبر تعزيز إمكانية حصولهم على التمويل البالغ الصغر ورأس المال الاستثماري. ويركز الصندوق على أفريقيا وأفقر بلدان آسيا، مع التزام خاص بإزاء البلدان الخارجة من نزاعات أو أزمات. ويوفر رأس المال الأساسي - المنح والقروض - والدعم التقني لمساعدة مؤسسات التمويل البالغ الصغر في الوصول إلى مزيد من الأسر الفقيرة والأعمال الصغيرة، وتمويل الحكومات المحلية للاستفادة من الاستثمارات الرأسمالية - شبكات المياه والطرق الفرعية والمدارس وشبكات الري - التي من شأنها تحسين حياة الفقراء. ويعمل الصندوق على توسيع خيارات الناس، ففي رأيه أن الناس والمجتمعات الفقيرة هم الذين ينبغي أن يتخذوا القرارات بشأن تنميتهم. وتساعد برامجه في تمكين المرأة - فالنساء يمثلن أكثر من ٥٠ في المائة من عملاء مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي يدعمها الصندوق - وتسهم خبرته في مجال التمويل البالغ الصغر والتنمية المحلية في صياغة استجابات جديدة لانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وغيرها من التحديات. وتُقدّم جميع أشكال الدعم من الصندوق عن طريق النظم الوطنية، وفقاً لمبادئ فعالية التنمية المنصوص عليها في إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا. ويعمل الصندوق في بيئات صعبة - المناطق الريفية النائية والبلدان الخارجة من نزاعات - ويمهد الطريق للآخرين ليحذوا حذوه. وبرامجه مصممة لحفز تدفقات استثمارية أكبر من القطاع الخاص والشركاء في التنمية والحكومات الوطنية، بما يمكن من إحداث أثر كبير على مستوى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وخصوصاً الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية. وهذا الصندوق الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ ومقره نيويورك، هو منظمة من منظمات الأمم المتحدة المستقلة وتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## متطوعو الأمم المتحدة

١٤ - يساهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ ويديره البرنامج الإنمائي في تحقيق السلام والتنمية من خلال العمل التطوعي في جميع أنحاء العالم. فالعمل التطوعي إنما هو وسيلة فعالة لإشراك الأفراد في التصدي للتحديات الإنمائية، ويعود بالنفع على المجتمع ككل، وعلى أفراد المتطوعين، حيث أنه يعزز الثقة والتضامن وتبادل المنافع. ويسهم هذا البرنامج في تحقيق السلام والتنمية بالدعوة إلى الاعتراف بدور

المتطوعين والتعاون مع الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والشركاء الآخرين من أجل: دمج العمل التطوعي في البرامج الإنمائية؛ ودعم بناء القدرات التطوعية الوطنية؛ وتعبئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين، وكذلك المتطوعين عبر الإنترنت<sup>(٣)</sup>. ويسهم متطوعو الأمم المتحدة مساهمات مهمة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١١، جرى الاحتفال بشكل ظاهر بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين على نطاق عالمي، وعينت الجمعية العامة البرنامج ليكون الجهة المسؤولة عن تنسيق الاحتفال. ونُفذت أنشطة لدعم العمل التطوعي في كل مكان في العالم، ونظم البرنامج اجتماعات إقليمية وعالمية متعددة لجهات معنية متنوعة من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، أسفرت عن تحديد الالتزام من جانب الجمعية العامة من خلال قرارها ٦٦/٦٧.

١٥ - وفي عام ٢٠١١، عمل أكثر من ٣٠٠ ٧ من النساء والرجال المؤهلين مهنيًا وذوي الخبرة والمتطوعين من ١٦٢ بلداً كمتطوعين لدعم الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز السلام والتنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ١٣٢ بلداً. وكان ٨٣ في المائة منهم من رعايا البلدان النامية، وهو ما يؤكد من جديد أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة هو تجسيد ملموس للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تجاوزت قيمة البرنامج، من الناحية المالية، ٢٣٧ مليون دولار. وجرى تمويل نسبة تزيد بقليل عن ٣ في المائة من هذا المبلغ من صندوق التبرعات الخاص.

## ثالثاً - حجم الموارد

### ألف - المساهمات في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي

١٦ - بعد الزيادات المطردة التي طرأت في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٧، عندما ازدادت المساهمات في الموارد العادية بعد ٧ سنوات من النقصان المتواصل، نقصت الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرة أخرى في أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وتُظهر البيانات المؤقتة أن المساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠١١ ازدادت زيادة طفيفة إلى ٩٧٥,٠ بليون دولار بعدما كانت تبلغ ٩٦٧,٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠. والنرويج، والسويد، وهولندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان، والدانمرك، وسويسرا،

(٣) يشير مصطلح 'متطوعو الأمم المتحدة' إلى المتطوعين بموجب عقد مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ ويشير مصطلح متطوعي الأمم المتحدة إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة.



وكندا، وألمانيا هي، بهذا الترتيب، أكبر عشرة بلدان مانحة بالقيمة الدولارية المطلقة في عام ٢٠١١ من حيث حجم المساهمات.

١٧ - والالتزام السياسي للدول الأعضاء بتعزيز قاعدة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي يتجلى في قيام ٥٨ بلدا بتقديم مساهمات في الموارد العادية للمنظمة في عام ٢٠١١، تضم ٢٣ بلدا زادت أو استأنفت مساهماتها. وساهمت بلدان كثيرة من البلدان المستفيدة من البرنامج رغم العوائق الداخلية الكبيرة.

١٨ - ورفعت ست دول أعضاء (أستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، والسويد، وفنلندا، واليابان) في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مساهماتها في الموارد العادية في عام ٢٠١١. ويمثل هذا تحسنا مقارنة بعام ٢٠١٠ عندما زاد أربعة بلدان فقط من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية مساهماتها. وانخفضت المساهمات بالعملة المحلية في الموارد العادية المقدمة من ثمانية بلدان أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (أسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وفرنسا، النمسا، وهولندا، والولايات المتحدة) في عام ٢٠١١.

١٩ - وفي عام ٢٠١١، ساهمت ٢٥ دولة عضوا بمبلغ مليون دولار أو أكثر في الموارد العادية، منها ٢١ دولة من الدول الأعضاء الحالية البالغ عددها ٢٣ في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى جانب الصين وماليزيا والمملكة العربية السعودية والهند.

٢٠ - وتشير التوقعات الحالية إلى أنه، رهنا بتقلبات أسعار الصرف، قد تصل المساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠١٢ إلى مستوى ٠,٩٤ بليون دولار. وتعهدت معظم الجهات المانحة بالإبقاء على مساهماتها على حالها في عام ٢٠١٢. وبينما تبقى أغلبية الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مساهماتها على حالها في عام ٢٠١٢، فقد أعلن عدد قليل من الدول الأعضاء عن اعتزامه تخفيض مساهماته في الموارد العادية في عام ٢٠١٢، ولم تعلن دول أخرى نيتها حتى وقت إعداد هذا التقرير.

٢١ - ودرجت العادة على تقديم أرقام الإيرادات التاريخية والمتوقعة للبرنامج الإنمائي بالقيم الاسمية (أي بدولار الولايات المتحدة بقيمته الحالية). ومن ثم، فإنها لا تعكس ما يطرأ على القيمة الحقيقية لإيرادات البرنامج الإنمائي من تغيير نتيجة للتضخم والتغيرات في أسعار الصرف. وبينما ارتفعت الإيرادات الأساسية المعبر عنها بقيمتها الاسمية بنسبة ٤٩,٨ في المائة من ٦٤٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٦٧ مليون دولار في عام ٢٠١٠، فقد انخفضت الإيرادات الأساسية المعبر عنها بقيم ثابتة بنسبة ٤,٢ في المائة خلال نفس الفترة. ويعني ذلك أن القوة الشرائية للمساهمات الأساسية في عام ٢٠١٠ هي أقل من القوة الشرائية

للمساهمات الأساسية في عام ٢٠٠٠. وإضافة إلى ذلك لا تزال قاعدة تمويل البرنامج الإنمائي معرضة بقدر كبير لتقلبات أسعار الصرف.

٢٢ - وأقر المجلس التنفيذي، في كثير من قراراته، بأن قدرة البرنامج الإنمائي على إنجاز ولايته والحفاظ على طابعه المتعدد الأطراف والمحايد والعالمي مرهونة بوجود قاعدة كافية ومضمونة من الموارد العادية. ونوقشت على نطاق واسع مسألة استعادة نمو تمويل الموارد العادية للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وتعزيز إمكانية التنبؤ به، بما في ذلك في سياق الاستعراضات الشاملة للسياسة العامة التي تجري كل ثلاث سنوات، وفي قرارات الجمعية العامة المقابلة لها ٢٠١/٥٦ و ٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢. وتحت هذه القرارات منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن تعالج تمويل أنشطتها التنفيذية، وأن تستكشف، حيثما يقتضي الأمر، في سياق أطرها التخطيطية وما يتصل بها من أطر مالية متعددة السنوات، مصادر إضافية للدعم المالي وطرائق التمويل البديل. والهدف من ذلك تأمين القدر الضروري من الموارد المطلوبة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومطرد، لضمان تحقيق الكفاءة في الأداء والسعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية في الأجل الطويل.

## باء - المساهمات في الموارد الأخرى للبرنامج الإنمائي

٢٣ - الموارد الأخرى (غير الأساسية) مخصصة لمواضيع وبرامج وأنشطة محددة، وتمثل عنصرا هاما لقاعدة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي. وتظهر البيانات المؤقتة أن المساهمات في الموارد غير الأساسية للبرنامج الإنمائي بلغت ٣,٩<sup>(٤)</sup> بلايين دولار في عام ٢٠١١، وهو نفس المستوى المحدد في تقديرات الخطة الاستراتيجية. ويُظهر مستوى الموارد الأخرى أن البرنامج الإنمائي لا يزال يُدعى إلى دعم الحكومات في تلبية أولوياتها الإنمائية الوطنية.

٢٤ - ووصلت المساهمات المقدمة على أساس ثنائي من الحكومات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ١,٤٥ بليون دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل نقصانا بنسبة ١١ في المائة مقارنة بالعام السابق. وتقوم حكومات مانحة كثيرة، تشمل الكثير من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، بدور نشط في التمويل المشترك للبرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي السنوات المتبقية في مدة الخطة الاستراتيجية الممددة (٢٠١١-٢٠١٣)، يهدف البرنامج الإنمائي إلى زيادة الحصة النسبية للمساهمات التي تتسم بأنها أكثر "مرونة" أو "غير مخصصة

(٤) ويشمل هذا الإيرادات الواردة من الدول الأعضاء والشركاء المتعددي الأطراف من أجل الموارد الأخرى، لكنه لا يشمل إيرادات الفوائد وخدمات الدعم الواجبة للسداد.

لأغراض محددة دون غيرها“ ضمن مساهمات التمويل المشترك والصناديق الاستثمارية في فئة الموارد الأخرى.

٢٥ - وبلغت الموارد غير الأساسية التي عهد بها الشركاء الشائون والصناديق المتعددة الأطراف إلى البرنامج الإنمائي ١,٥١ بليون دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل نقصانا بنسبة ٩ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وتقدم المفوضية الأوروبية ومرفق البيئة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria ما يقرب من ثلثي الموارد في إطار هذه الفئة.

٢٦ - وبلغت الموارد المحلية، الموجهة عن طريق البرنامج الإنمائي، من حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج والشركاء المحليين الآخرين لدعم تنميتهم الوطنية ٨٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. لذا، فقد زادت الموارد المحلية زيادة كبيرة عما كان متوقعا ( بنسبة ١٨ في المائة)، حيث تجاوزت على نحو واضح ما دعت الخطة الاستراتيجية إلى إجرائه في سياق موازنة حافظة المشاريع.

#### صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢٧ - على الرغم من الضغوط المستمرة على ميزانيات التنمية على الصعيد العالمي في عام ٢٠١١، زاد مجموع المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٧ في المائة، من ٤١,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٢ مليون دولار في عام ٢٠١١. بما في ذلك ٣ ملايين دولار خصصها البرنامج الإنمائي لتمويل برامج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. واستمر أيضا عدد الجهات المانحة وتنوعها في التحسن حيث بلغ عدد هذه الجهات المانحة ٣٣ في عام ٢٠١١ (مقابل ٢٩ في عام ٢٠١٠ و ٢٠ في عام ٢٠٠٧). ومن أعلى خمس جهات مانحة للصندوق في عام ٢٠١١، كانت مؤسسة ماستر كاردا أكبر مانح للصندوق فقد أسهمت بمبلغ ٩,٢ ملايين دولار. أما أكبر المانحين المتبقين فهم السويد، وبلجيكا، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية. وفي حين يمثل هذا دلالة صحية على الدعم المتواصل والأكثر تنوعا من المانحين، فإن قدرا كبيرا من النمو الأخير كان في فئة الموارد (الأخرى) ”المخصصة لأغراض محددة“، (التي بلغ مجموعها ٣٣ مليون دولار في عام ٢٠١١). أما المساهمات في الموارد العادية، فقد ازدادت من ١٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠، إلى ١٦ مليون دولار في عام ٢٠١١ (مع استبعاد دعم البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ويعزى بدرجة كبيرة إلى أسعار الصرف المتواترة. ومع ذلك، فإن المساهمات الأساسية لم تعد إلى مستوياتها قبل الأزمة المالية عندما بلغت ١٨,٧ مليون دولار، ولاتزال عاجزة عن تلبية الهدف المحدد بمبلغ ٢٥ مليون

دولار تُقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ليعمل بكفاءة في ٤٠ من أقل البلدان نمواً.

### متطوعو الأمم المتحدة

٢٨ - يتيح صندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الفرصة لابتكار طرائق متنوعة لتوسيع فرص التطوع وزيادة إدماج العمل التطوعي في البرامج من أجل تحقيق السلام والتنمية. ومع أن الصندوق متواضع، فإنه لا مغالاة في التأكيد على أهميته. ويضطلع صندوق التبرعات الخاص، الذي تتراوح أنشطته بين مشاريع بحثية وتدخلات رائدة في مجالات من قبيل برامج الشباب والتنمية المستدامة، بدور محفز على الابتكار، وهو ما يشكل أساساً حيوياً لتطور القطاع التطوعي. وزادت قيمة المساهمات في صندوق التبرعات الخاص زيادة طفيفة من ٤,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١١. ونظراً لما للموارد المقدمة من صندوق التبرعات الخاص من دور تحفيزي، فإن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يسعى إلى زيادة المساهمات في الصندوق بما يكفل مواصلة استكشاف وتوسيع وتعزيز دور العمل التطوعي ومساهماته في التنمية، بسبل منها على سبيل المثال أول تقرير جرى إعداده على الإطلاق عن حالة العمل التطوعي في العالم الذي صدر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومشاركة المجتمع المدني والمتطوعين من المواطنين ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ويصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة عدة آلاف من المتطوعين بالمنظمات العاملة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية. ويعد تجسيدا للعمل الملهم.

### جيم - المساهمات في موارد البرنامج الإنمائي عموماً

٢٩ - بلغت المساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموماً ٤,٨ بلايين دولار في عام ٢٠١١، مقارنة بمبلغ ٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٠. وعلى النحو المفصل أعلاه، ازدادت المساهمات في الموارد العادية زيادة طفيفة من ٩,٦٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٩,٧٤ بليون دولار في عام ٢٠١١. وانخفضت المساهمات غير الأساسية الأخرى في البرنامج الإنمائي من ٥,٠ بلايين دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٨٣ بلايين دولار في عام ٢٠١١. وظلت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى عند ٥:١ في عام ٢٠١١.

٣٠ - ولاحظت الجمعية العامة مع القلق، في قرارها ٢٠٨/٦٢، أن نسبة المساهمات الأساسية في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة انخفضت في السنوات الأخيرة. وبالنسبة للبرنامج الإنمائي، لاحظ المجلس التنفيذي، في قراره ٢٦/٢٠٠٧، أن الموارد المخصصة لأغراض محددة ما زالت تتجاوز بكثير الموارد العادية، وأن هذا يؤثر

على قدرة البرنامج على النهوض بولايته كما يجب، وعلى دعمه للبلدان الشريكة دعماً فعالاً في تنفيذ برامجها الإنمائية، وأن المساهمات غير المخصصة لأغراض محددة ضرورية لتحقيق الترابط والاتساق في ما يُضطلع به من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية.

٣١ - واستناداً إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٢ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، يعتمزم البرنامج الإنمائي، على النحو الوارد في المقدمة، مواصلة المداولات بشأن "الكتلة الحرجة" اللازمة من الموارد العادية، في سياقات منها الاستعراض الشامل المقبل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٣٢ - ويسعى البرنامج الإنمائي، على النحو المبين في برنامجه للتغيير التنظيمي، إلى إيجاد إطار موحد للموارد العادية والموارد الأخرى بما يكفل مواءمة تخصيص الموارد مع أولويات الخطة الاستراتيجية بشكل وثيق. والبرنامج الإنمائي ملتزم بالعمل مع شركائه لكفالة الإبلاغ الدقيق عن النتائج واستخدام الموارد التي عهد بها إلى المنظمة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة.

## رابعاً-إمكانية التنبؤ بالمساهمات

٣٣ - وفقاً للمبين في قراري الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ و ٢٠٠٨/٦٢ بشأن الاستعراضات الشاملة التي تُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ وفي قرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ (الذي أعادت تأكيده القرارات ١/٩٩ و ٢٣/٩٩ و ٩/٢٠٠٢ و ٢٩/٢٠٠٤ و ٢٣/٢٠٠٥ و ٢٤/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٧ و ١٦/٢٠٠٨ و ١٠/٢٠٠٩ و ٢٠/٢٠٠٩ و ٢٩/٢٠١٠ و ١٥/٢٠١١)، تشجّع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات على أساس متعدد السنوات، على نحو مستمر ويمكن التنبؤ به.

٣٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، وجهت أمانة المجلس التنفيذي رسائل إلى جميع الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي في إطار التحضير للجزء السنوي من اجتماعات المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٢ المتعلق بالتمويل في الدورة العادية الثانية. وتمشيا مع قراري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ و ١/٩٩<sup>(٥)</sup>، طُلب إلى الدول الأعضاء أن تبلغ عن مساهماتها الطوعية للبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به، وشجّعت على تقديم إعلانات متعددة السنوات لتبرعاتها.

(٥) أعيد تأكيد هذين القرارين في القرارات ٢٣/٩٩ و ١/٢٠٠٠ و ٩/٢٠٠٢ و ١٤/٢٠٠٤ و ٢٣/٢٠٠٥ و ٢٤/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٧ و ١٦/٢٠٠٨ و ١٠/٢٠٠٩ و ٢٠/٢٠٠٩ و ٢٩/٢٠١٠ و ١٥/٢٠١١.

٣٥ - ولدى إعداد هذا التقرير، كانت ٤١ دولة عضوا قد أعلنت عن تبرعاتها لعام ٢٠١٢. لكن كان هناك عدد من الدول الأعضاء التي لم يتسن لها إعلان تبرعاتها بعد. وأعد الجدولان ١ و ٢ الواردان في الإضافة الإحصائية لهذا التقرير (يمكن الاطلاع عليهما في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) بناء على المعلومات الواردة وأفضل التقديرات التي وضعها البرنامج الإنمائي بالاستعانة بمساهمات عام ٢٠١١. ويقدم الجدول ٣ معلومات عن المساهمات العينية المقدمة من الحكومات. وجميع أرقام عام ٢٠١١ هي أرقام مؤقتة يحتمل تعديلها عندما يتم التأكد من الأرقام الفعلية لإيرادات ذلك العام.

٣٦ - وخلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الاستراتيجية، أعلنت تسعة بلدان مانحة عن تبرعات متعددة السنوات تغطي فترات تتراوح بين سنتين إلى أربع سنوات. وهذه البلدان المانحة هي اسبانيا وأستراليا وبلجيكا وكندا وفنلندا والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا وهولندا. وفي عام ٢٠١٢، لم تكن حتى وقت إعداد هذا التقرير أي من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أعلنت أرقاماً إرشادية بشأن مساهماتها في الموارد العادية لما بعد عام ٢٠١٢، ومع ذلك فإن عدداً منها بصدد النظر في القيام بذلك. والإعلان عن تبرعات جديدة ومتجددة متعددة السنوات، تغطي الفترة الممددة للخطة الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٣، أمر حيوي لكي يتوافر للبرنامج الإنمائي قاعدة موارد يمكن التنبؤ بها. ويجري تشجيع الأعضاء غير القادرين على التعهد رسمياً بتبرعات متعددة السنوات، بسبب قيود تشريعية وطنية وغيرها، على تقديم أرقام إرشادية بشأن مبالغ السنوات المقبلة.

٣٧ - وقرر المجلس التنفيذي، في قراره ٢٣/٩٨، أن إعلان الدول الأعضاء عن جداول سداد محددة، مع تشجيعها على السداد في وقت مبكر، من شأنه أن يعزز إمكانية التنبؤ بالموارد الأساسية. وفي الفقرة ١٢ من القرار ٢٣/٩٨، قرر المجلس، في جملة أمور، أن يستعرض كل عام في دوراته العادية الثانية مواعيد السداد التي قدمت في السنة التقويمية السابقة. وفي عام ٢٠١١، قدم سبعة مانحين جداول بمواعيد سداد محددة، مقابل ١٠ في عام ٢٠١٠ وسبعة مانحين في عام ٢٠٠٩ و ١١ في عام ٢٠٠٨. غير أنه من بين البلدان المانحة التي قدمت جداول بمواعيد التسديد، لم يسدد العديد مساهماته وفق تلك الجداول. وبحلول تموز/يوليه ٢٠١١، كان البرنامج الإنمائي قد تلقى ٥٣ في المائة من الإيرادات الإجمالية المقدرة، مقابل ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٠، و ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، و ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٣٨ - وأخّر عدد من المانحين تسديد نسب كبيرة من تبرعاتهم المعلنة إلى الربع الأخير من عام ٢٠١١، ( ظلت ٣١ في المائة غير مسددة في الربع الأخير) وهو ما أثر سلباً على التدفقات النقدية الأساسية للبرنامج الإنمائي. ولكي لا يضطر البرنامج إلى السحب من احتياطياته التشغيلية، اتخذ البرنامج خلال السنة مجموعة من التدابير لخفض النفقات أو تأخيرها أو تأجيلها. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، كان البرنامج قد تلقى ٢٤ في المائة من إجمالي إيرادات الموارد العادية المتوقعة لعام ٢٠١٢، مع قيام خمس من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (أيرلندا والدانمرك ولكسمبرغ والنرويج ونيوزيلندا) بدفع مساهماتها بالكامل.

٣٩ - ويضم الجدول ٣ الوارد في الإضافة الإحصائية لهذا التقرير (وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) جدولاً بمواعيد تسديد مساهمات عام ٢٠١٢، أُبلغ إلى أمانة المجلس التنفيذي وقت كتابة التقرير. وتلاحظ الأمانة مع التقدير الجهود التي بذلتها إلى الآن الدول المانحة التي أبلغت عن جداول السداد، فضلاً عن الجهود التي بذلتها الدول المانحة التي سددت مساهماتها في وقت مبكر وبالكامل. وتُشجّع الدول الأعضاء التي لم تبلغ الأمانة بعد بمداولها بمواعيد السداد المزمع على أن تفعل ذلك، بما في ذلك السداد المبكر عند الإمكان. وتُشجّع الدول الأعضاء على التقيّد بمداولها من حيث العملة ومواعيد السداد.

## خامساً - تنويع قاعدة الجهات المانحة

٤٠ - أقر المجلس التنفيذي، في قراره ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ١٤/٢٠١٠ بأن عدداً محدوداً فقط من المانحين يدعم استدامة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الطويل. لذا، فإنه حث، ومؤخراً للغاية في قراره ١٥/٢٠١١، جميع الجهات المانحة والبلدان المستفيدة من البرنامج التي بوسعها زيادة مساهماتها في الموارد العادية على أن تفعل ذلك.

٤١ - وتشير التقديرات إلى أن أكبر عشرة مانحين للبرنامج الإنمائي سيقدمون ما يناهز ٨١ في المائة من الموارد العادية في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠٠٠، قدم أكبر عشرة مانحين ٨٦ في المائة من المساهمات في الموارد العادية. وبهدف توسيع قاعدة المانحين، ضاعف البرنامج الإنمائي جهوده في مجال الاتصال على نحو منظم بالمانحين التقليديين وغير التقليديين الحاليين والمحتملين، لضمان أن تبلغ قاعدة موارد البرنامج المستويات المستهدفة المتفق عليها. وتشير الملاحظات الأخيرة لتعاقدات الشراكة الجديدة مع عدد من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المساهمة الصافية إلى أنه من المرجح أن تنعكس المساهمات المالية مبدئياً في الموارد غير الأساسية.

٤٢ - وفي عام ٢٠١١، قدمت ٥٨ دولة عضوا مساهمات في الموارد العادية بالمقارنة مع ٥٥ بلدا في عام ٢٠١٠. ومن هذه البلدان الـ ٥٨، زادت أو استأنفت ٢٣ منها مساهماتها في عام ٢٠١١. وستة من البلدان الـ ١٧ التي زادت مساهماتها، أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، والسويد، وفنلندا، واليابان)، وأحدها بلد غير عضو في لجنة المساعدة الإنمائية (أيسلندا) وسبعة من البلدان المستفيدة من البرنامج (البحرين، وجنوب أفريقيا، والصين، وغيانا، وكوستاريكا، ومصر، ومنغوليا). وفي عام ٢٠١١ استأنفت تسعة بلدان مساهماتها (الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وبوتان، والجمهورية التشيكية، وجيبوتي، وكولومبيا، وفيت نام، وماليزيا، وهنغاريا). وبلغ مجموع المساهمات في الموارد العادية من البلدان المستفيدة من البرنامج، بعد تطبيق مبدأ الربط المحاسبي بتكاليف المكاتب المحلية، ما يقرب من ١٢,٧٢ مليون دولار في عام ٢٠١١. وساهمت أربعة بلدان مستفيدة بـ ٨٨٥ مليون دولار أو أكثر في قاعدة الموارد العادية للمنظمة.

٤٣ - وتدعى مزيد من البلدان المستفيدة من البرنامج أيضا إلى المساهمة في الموارد غير الأساسية للمنظمة. وكثير من البلدان المستفيدة من البرنامج تمول بالفعل مشاريع في بلدان أخرى مستفيدة من البرنامج من خلال ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب، وكذلك المساهمة في تكاليف المكاتب المحلية والمساهمات الحكومية العينية، كتوفير أماكن عمل المكاتب بدون دفع إيجار للمكاتب، بالإضافة إلى توفير كميات كبيرة من الموارد لبرامج البرنامج الإنمائي في كل بلد من البلدان المستفيدة. وبين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، زادت المساهمات المقدمة من البلدان المستفيدة من البرنامج إلى الموارد الأخرى (الموارد المحلية وتقاسم التكلفة مع أطراف ثالثة) بنسبة ١٢ في المائة من ٧٨٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١١.

#### صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٤ - رغم ما تحقق في السنوات الأخيرة من تحسن كبير على مستوى تنويع المانحين وتقاسم الأعباء، ما زال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يعتمد على عدد محدود من المانحين للمساهمة في موارده العادية. وقدم أكبر ستة مانحين للصندوق نسبة ٩٥ في المائة من مجموع موارده العادية في عام ٢٠١١. ولا تزال مواصلة تنويع وتوسيع قاعدة الموارد العادية من أولى أولويات الصندوق. ويجري على نحو مطرد تنويع الموارد الأخرى. وبالإضافة إلى التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، يتلقى الصندوق دعما من مؤسسات القطاع الخاص، عن طريق صناديق مبادرة توحيد الأداء، وصندوق بناء السلام، وصندوق تحقيق



الأهداف الإنمائية للألفية الذي تموله حكومة إسبانيا. وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد المانحين الذين قدموا الدعم إلى الصندوق ٣٣ مانحا، مقابل ١٤ في عام ٢٠٠٥.

#### متطوعو الأمم المتحدة

٤٥ - يعمل متطوعو الأمم المتحدة في ١٣٢ بلدا حول العالم، ويمكنهم المجتمعات المحلية من الإسهام في تحقيق السلام والتنمية. والروح التطوعية هي التي تكسب برنامج متطوعي الأمم المتحدة وضعا خاصا داخل أسرة الأمم المتحدة. وما زالت مساهمات المانحين تكتسي أهمية بالغة في تطوير برامج العمل التطوعي وحشد المتطوعين. وقد بذل هذا البرنامج طوال عام ٢٠١١ جهودا استراتيجية ناجحة لتوسيع نطاق قاعدة مانحيه وتنويعها وكفالة القدرة على التنبؤ بالمساهمات. بما في ذلك من المانحين غير التقليديين، كالبلدان المتوسطة الدخل. وكان هناك عدد من المانحين الذين ساهموا للمرة الأولى أو جددوا التزاماتهم تجاه البرنامج. ورغم الأزمة المالية، تمكن البرنامج من تسجيل نمو عموما بنسبة ١٥ في المائة تقريبا في تمويل المانحين لصندوق التبرعات الخاص، والتمويل الكامل لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وتقاسم التكلفة.

#### سادسا - الاستنتاجات

٤٦ - يدل مستوى الموارد عموما التي عُهد بها إلى البرنامج الإنمائي على الدعم الذي يحظى به البرنامج من الدول الأعضاء والشركاء. ومع ذلك، فإن النقصان المتوقع في الموارد العادية في عام ٢٠١٢، فضلا عن عدم إعلان التزامات متعددة السنوات في سياق العقوبات المالية المستمرة التي يعاني منها عدد من المانحين الرئيسيين، يشير إلى انخفاض محتمل في الاتجاه الإيجابي للموارد الذي شهدته السنوات القليلة الماضية.

٤٧ - وقدرة البرنامج الإنمائي على تقديم دعم فعال لبناء القدرات في مجال التنمية مرهونة بتوافر قدر كاف من الكتلة الحرجة التمويلية اللازمة، التي تشكل فيها الموارد العادية أساس الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعتمد البرنامج الإنمائي على هذا الأساس من الموارد لدعم نهج الإدارة المرنة التي تركز على الفعالية في الأجل الطويل. فالتنمية تشكل تحديا طويلا الأجل يستلزم تركيزا استراتيجيا يقترن بمرونة تكتيكية وقدرة على مواجهة الأزمات واغتنام الفرص.

٤٨ - والبرنامج الإنمائي ملتزم، في إطار برنامجه للتغيير التنظيمي، التزاما كاملا بكفالة الإبلاغ الدقيق عن النتائج التي يسهم في تحقيقها. ويُصر أيضا على إيجاد أكثر طريقة تتسم بالفعالية والكفاءة لاستخدام الموارد المعهود بها إليه. ويواصل البرنامج الإنمائي إعطاء أولوية عليا لتأمين قاعدة كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها من الموارد العادية، ولإيجاد نسبة عملية

بين الموارد العادية والموارد الأخرى. ويستلزم إطار الموارد المتكامل للخطبة الاستراتيجية، بصيغته المعدلة والمنقحة في استعراض منتصف المدة (DP/2011/22 والمرفقات)، دعماً كاملاً من الشركاء لتحقيق الأهداف المحددة .

---